

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٦٤**

الخميس، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ٨/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تاوسيتش مارتن	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	الرئيسة كاليوليد
	تونس	السيد الجرندي
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد لودريان
	فييت نام	الرئيس فوك
	كينيا	السيدة أومامو
	المكسيك	السيد كاسابون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	النرويج	السيدة سوريدي
	النيجر	السيد مسعودو
	الهند	السيدة ساندو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بلينكن

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

المناخ والأمن

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة (S/2021/782)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/815) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

المناخ والأمن

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة (S/2021/782)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إلواد إلمان، رئيسة العمليات في مركز إلمان للسلام وحقوق الإنسان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/782، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والرؤساء الموقرين ونواب رئيس الوزراء والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. فحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الأيرلندية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب.

أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في الشهر الماضي، تقريرا يبعث على القلق الشديد. فهو يبين أن اضطراب المناخ الناجم عن النشاط البشري واسع الانتشار وفي ازدياد. والتقرير في الواقع يرفع "الراية الحمراء" في وجه البشرية.

وثمة حاجة لاتخاذ إجراءات أكثر جرأة في مجال المناخ قبل انعقاد المؤتمر السادس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على أن تكون مجموعة العشرين في الطليعة، من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وها هي الفرصة السانحة للحيلولة دون وقوع أسوأ الآثار المناخية تتضاءل بسرعة. وما من منطقة بمنأى من أذاها. فحرائق الغابات والفيضانات والجفاف وغيرها من الظواهر الجوية القصوى تؤثر على كل قارة.

وتكون آثار تغير المناخ عميقة بشكل خاص عندما تتداخل مع حالة هشاشة ونزاعات سابقة أو حالية. ومن الواضح أن تغير المناخ وسوء الإدارة البيئية من العوامل المضاعفة للمخاطر.

وحيثما تكون القدرات على مجابهة تغير المناخ محدودة، ويكون الاعتماد كبيرا على الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية المتقلصة، مثل المياه والأراضي الخصبة، يمكن أن تتفجر المظالم والتوترات، مما يُعقد جهود منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وفي الصومال، تؤدي حالات الجفاف والفيضانات الأكثر تواترا وحدة إلى تقويض الأمن الغذائي، وزيادة التنافس على الموارد الشحيحة، وتفاقم التوترات المجتمعية القائمة، التي تستفيد منها حركة الشباب.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهما من أكثر المناطق تعرضا للإجهاد الناجم عن نقص المياه وأشدها هشاشة أمام تغير المناخ في العالم، يؤدي الانخفاض الكبير في هطول الأمطار وزيادة الظواهر الجوية القصوى إلى إلحاق الضرر بالأمن المائي والغذائي.

وفي العام الماضي، تشرد أكثر من ٣٠ مليون شخص بسبب الكوارث المتصلة بالمناخ. ويأتي تسعون في المائة من اللاجئين من بلدان هي من بين أكثر البلدان هشاشة وأقلها قدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. وتستضيف أعدادا كبيرة من أولئك اللاجئين بدورهم بلدانٌ تعاني أيضا من آثار تغير المناخ، مما يضاعف التحديات أمام المجتمعات المضيفة والميزانيات الوطنية.

ومع استمرار الدمار الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا في خلق معاناة هائلة، فإنه يقوض قدرة الحكومات على الاستجابة للكوارث المناخية وبناء القدرة على الصمود.

والتهديدات واضحة وماثلة أمامنا. ولكن الأوان لم يفت بعدُ للسعي من أجل كفالة إسهام العمل المناخي في السلام والأمن الدوليين. واسمحوا لي أن أبرز ثلاث أولويات مطلقة بشأن العمل المناخي.

أولا، نحن بحاجة إلى التزام واضح وإجراءات يمكن التعويل عليها من جانب جميع البلدان للحد من الاحترار العالمي عند مستوى ١,٥ درجة مئوية، سعيا لتجنب أدهى آثار تغير المناخ. وأحث جميع الدول الأعضاء على إظهار المزيد من الطموح في مساهماتها المحددة وطنيا، بعقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وترجمة التزاماتها إلى إجراءات ملموسة وفورية. فنحن بحاجة إلى القيام جماعيا بخفض الانبعاثات بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

ثانيا، لكي نعالج الآثار الرهيبة الناجمة بالفعل عن الإخلال المناخي على حياة الناس وسبل عيشهم في جميع أنحاء العالم، نحتاج إلى تحقيق تقدم كبير في مجال التكيف والمرونة. ومن الضروري أن يكرس ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من التمويل المخصص للمناخ على الصعيد العالمي لبناء القدرة على الصمود ودعم التكيف. وتلك الحاجة ملحة، كما تذكرنا الآثار المناخية العالمية يوميا. وتقدر تكاليف التكيف السنوية في البلدان النامية بمبلغ ٧٠ بليون دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٣٠. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في تمويل التكيف في البلدان النامية. وببساطة لا يمكننا تحقيق أهدافنا المناخية المشتركة، أو تحقيق الأمل في السلام والأمن الدائمين، إذا ظلت مسألة المرونة والتكيف ضمن النصف المنسي من المعادلة المناخية. وهذا الإهمال يعرض للخطر بشكل خطير جهودنا الجماعية على الطريق الحاسم إلى الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بوعدها، قبل انعقاد الدورة، بتقديم ١٠٠ بليون دولار من التمويلات المخصصة للمناخ سنويا إلى العالم النامي. ويجب عليها أن تكفل وصول تلك الأموال إلى أشد السكان تضررا. وكذلك فإن نوعية ذلك التمويل تتسم بأهمية أساسية. فالتمويل القائم على المِنَح ضروري لأن القروض ستزيد من أعباء الديون الساحقة أصلا في أكثر البلدان هشاشة أمام تغير المناخ.

ثالثا، يمكن للتكيف لتغير المناخ وبناء السلام أن يعزز أحدهما الآخر – بل وينبغي ذلك. فمثلا، في منطقة بحيرة تشاد، شجعت منابر الحوار من أجل الإدارة التعاونية للموارد الطبيعية، بدعم من صندوق بناء السلام، على إعادة التحريج وتحسين إتاحة سبل كسب العيش المستدامة. وفي غرب أفريقيا ووسطها، مكنت المشاريع العابرة للحدود الحوار وشجعت على إدارة الموارد الطبيعية الشحيحة بمزيد من الشفافية – وهو عامل من عوامل السلام. ونظرا لكون تغير المناخ يؤثر على الموارد المائية في جميع أنحاء العالم، يجب علينا أن نستفيد من المياه لتحقيق السلام، وأن نستخلص الدروس من الماضي. فمثلا، في حوض نهر سافا في أوروبا الشرقية، شكل التعاون في مجال المياه العابرة للحدود نقطة انطلاق للمصالحة والتعاون الإقليميين عقب الحرب المميتة التي شهدتها منطقة البلقان في التسعينات.

وفي جميع تلك الجهود، قامت المرأة بدور العامل الحاسم للتغيير. وقد اعترف مجلس الأمن منذ أمد بعيد بدور المرأة في الحفاظ على السلام وسعى إلى تعزيزه. وتواجه النساء والفتيات مخاطر شديدة نتيجة لتغير المناخ ونتيجة للنزاعات على حد سواء. ومشاركتهن وقيادتهن الهادفتان تحققان نتائج أكثر استدامة تعود بالنفع على المزيد من الناس.

(تكلم بالفرنسية)

تأخذ الأمم المتحدة المخاطر المناخية في الاعتبار في تحليلاتها السياسية، وكذلك في مبادراتها لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتساعد آلية الأمن المناخي البعثات الميدانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تحليل ومعالجة المخاطر التي تهدد الأمن من جراء تغير المناخ، كما تساعدها على إعداد استجابات سريعة ومتكاملة. ويشمل ذلك العمل البلدان والمناطق التي أقر فيها مجلس الأمن بأن تغير المناخ والتغير الإيكولوجي يقوضان الاستقرار.

وقد أطلق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مبادرة جديدة بشأن السلام وتغير المناخ وتدهور البيئة، بالتنسيق

مع المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وستساعد المبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الهيئات الإقليمية والحكومية والوطنية والمحلية على مواءمة جهودها للحد من مخاطر تغير المناخ على الأمن في المنطقة دون الإقليمية.

ويعيش ٩٥ في المائة من سكان جنوب السودان على الرعي والزراعة، ولذلك فهم يتضررون من الجفاف والفيضانات التي تأتي في غير موسمها. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة لتيسير التسوية السلمية للمنازعات بين المزارعين والرعاة.

وكذلك ندرك مسؤوليتنا عن تخفيض البصمة الكربونية للأمم المتحدة. و ٨٠ في المائة من انبعاثات الكربون في الأمانة العامة تأتي من أكبر ست عمليات لحفظ السلام. واسترشادا باستراتيجية الأمم المتحدة البيئية لعمليات السلام، نعمل على وضع نهج جديدة لتحويل مصادر الإمداد بالطاقة إلى منتجي الطاقة المتجددة، بهدف دعم القدرات على إنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك بعد انتهاء بعثاتنا.

ونحن جميعا جزء من الحل. فلنعمل جميعا معا للتخفيف من حدة الاختلال المناخي والتكيف معه من أجل بناء مجتمعات سلمية ومرنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة إلمان.

السيدة إلمان (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي اليوم لمخاطبته في هذه المناقشة المفتوحة بشأن صون السلام والأمن على الصعيد الدولي.

إننا في حالة طوارئ عالمية ستجعل مهمة صون السلام والأمن أصعب خلال العقد المقبل وما بعده. ومع تسارع وتيرة تغير المناخ والأزمات البيئية الأخرى، فإنها تمس كل جانب من جوانب الحياة. ولا يُستثنى من ذلك السلام والأمن العالميان.

وقد عقد مجلس الأمن عدة مناقشات مواضيعية بشأن المناخ والأمن، وأبدى العديد من أعضاء المجلس المجتمعين هنا اليوم تأييدهم لانخراط المجلس في مسألة المناخ والأمن. وذلك تقدم جدير بالترحيب، على الرغم من أنه لا يزال بطيئا بصورة مؤلمة من وجهة نظر المجتمعات الهشة الموجودة في الخطوط الأمامية لهذه القضايا، التي تواجه حقيقة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ كل يوم وتكافح من أجل البقاء.

وبالنسبة للنشطاء الموجودين في الخطوط الأمامية في التصدي لمشكلة المناخ والأمن، لا يتوفر سوى القليل من الدعم لمساعدتهم بفعالية على تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ على المستويين المحلي والإقليمي. أما مجموعات الأدوات والتوصيات والبحوث التي يجري إعدادها، فتستهدف أساسا الحكومات وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأحيانا كبريات المنظمات غير الحكومية الدولية، بينما لا تكرس سوى استثمارات قليلة جدا لبناء القدرات التقنية وإدارة المعرفة لدى منظمات المجتمع المدني على المستوى الشعبي. ولا يزال الخطاب حول تغير المناخ والأمن يخفق في تلبية احتياجات المجتمعات المتضررة على نحو كاف، أو في تمثيل أصوات من يضررون بشكل غير متناسب من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وأنا أعمل في الصومال، كواحدة من مديري مركز إلمان للسلام، وهو منظمة لبناء السلام تأسست في مقديشو في أوائل التسعينيات، حيث أنشئت استجابة للصراع المسلح. ونحن نعمل على منع التطرف العنيف ومكافحته. ونيسر نزع سلاح الشباب والبالغين المرتبطين بمختلف الجماعات المسلحة، بمن فيهم الهاربون من المنظمات الإرهابية المدرجة في القوائم، وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ونسهم في إصلاح قطاع الأمن وننادي بعمليات سلام أكثر شمولية تشد عضد النساء والشباب للمشاركة مشاركة مجدية في العمليات التي تكفل رفاههم. وأسسنا أول مركز أزمات معني بجرائم الاغتصاب في الصومال، فيما نعمل من أجل إنهاء العنف الجنسي في النزاع والاستغلال وسوء المعاملة.

وهذه ليست سوى بعض مجالات تركيزنا المؤسسي، ولكننا لسنا علماء أو أكاديميين. إننا متمرسون في مجال بناء السلام نقف في الخطوط الأمامية لنزاع دام ٣٠ عاما ولا يزال ملتهبا حتى يومنا هذا. وبدأنا نعمل بشأن قضايا تغير المناخ لأن حياتنا وواقعنا اليومي في صلب الصلة بين تغير المناخ والأمن. وأدركنا أن أهدافنا لبناء السلام وجهود الوساطة التي نبذلها لا يمكن أن تنجح أو تستمر ما لم نعالج القضايا البيئية الأعم المتعلقة بالأمن – سواء كانت ندرة الموارد الناجمة عن الجراد والجفاف والتي تضاعف خطر النزاعات بين العشائر أو انخفاض أسراب التونة الذي يدفع مجتمعات صيادي الأسماك الصوماليين نحو ممارسة القرصنة أو الفيضانات التي لا تزال تتسبب في النزوح على المستوى الإقليمي وتسوق أفراد الفئات الضعيفة نحو الجماعات المتطرفة العنيفة.

كما أن آثار تغير المناخ والتدهور البيئي تغير ما الذي يتعين على بناة السلام المحليين القيام به من أجل بناء السلام. ولأننا نعاني من صدمات وضغوط متصلة بالمناخ في كثير من الأحيان في بيئاتنا، فإن استراتيجياتنا لبناء السلام والأمن يتعين أن تكون أكثر قدرة الآن على التكيف مع التغير البيئي. ويجب تمكين ممارسي بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني من الاستجابة لبيئاتهم المتغيرة. ويتعين أن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التقنية والمالية، فضلا عن المواد التعليمية، التي تصلح لهذا الغرض. وينبغي إتاحة المعلومات المتعلقة بتقييم المخاطر لهم.

ويجب أن يتقبل مجلس الأمن وسائر منظومة الأمم المتحدة الحلول المعتمدة على نهج البدء من القاعدة والعمليات التي يقودها المجتمع المحلي. وفي سياق فضاء لا يزال ينطوي على الكثير مما ينبغي تعلمه وكشفه، يجب على صناع السياسات أن يهيئوا الظروف المناسبة لظهور ونجاح حلول دائمة قائمة على أساس محلي. وأنا أعرف بشكل مباشر مدى حماس نشطاء السلام للدخول في شراكات مع مجلس الأمن لدمج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في البرامج والاستراتيجيات المحلية لبناء السلام. غير أنه يتعين على المجلس ضمان بذل جهد حقيقي من أجل المشاركة مع السكان المتضررين في وضع السياسات وإعداد عمليات السلام. ويمكن أن يساعد تكليف ونشر المزيد من مستشاري الأمن البيئي في بلورة فرص التعاون هذه للتعلم والتنسيق.

فالنزاع المسلح والجوع والفقر وعدم المساواة والهجرة وانتهاكات حقوق الإنسان والجوائح تؤثر جميعها على بعضها بعضا بطرق تجعل بناء السلام أكثر تعقيدا. ويتعين علينا التوقف عن التنصل منها والتوقف عن الاعتقاد بأنها من شأن هذه الوكالة أو تلك، وليست من شأننا. وأفتخر بعضويتي في حلقة النقاش المنبثقة عن مبادرة تسمى "بيئة السلام"، والتي تبحث في كيفية امتزاج وتفاعل مختلف التحديات الأمنية التي أصفها في إحاطتي. وتستكشف "بيئة السلام" كيف يؤدي التدهور البيئي إلى تفاقم انعدام الأمن، وعلى الجانب الإيجابي، كيف يمكن للاستدامة البيئية أن تدعم السلام.

وستطلق "بيئة السلام"تقريرا في أيار/مايو ٢٠٢٢، في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعروف أيضا باسم مؤتمر ستوكهولم. ولن يكشف التقرير عن التحديات الأمنية المرتبطة بتغير البيئة فحسب؛ بل سينظر أيضا في المخاطر والفرص التي تنشأ بالنسبة للسلام نتيجة الانتقال إلى مستقبل أكثر اخضرارا واستدامة. كما أنها ستُظهر كيف يمكن للتعاون العالمي والعمل الجماعي أن يساعدا في التصدي للتحديات الهائلة التي نواجهها

ولا يمكن إنكار الزخم الموجود حاليا لجدول الأعمال المتعلق بالمناخ والأمن. وقد حان الوقت الآن لكي يترجم واضعو السياسات جدول الأعمال الطموح هذا إلى سياسات متماسكة توجه مستقبل بناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة إلمان على إحاطتها.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي تاوسيتش أيرلندا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن شكري للأمين العام على قيادته بشأن تغير المناخ وعلى إحاطته الهامة في هذا الصباح. وأشكر أيضا

السيدة إلواد إلمان على شهادتها اليوم وعلى إسهامها في ضمان أن يتمكن المجتمع الدولي من تحسين فهمه لأوجه لانعدام الأمن التي يسببها تغير المناخ في المجتمعات الضعيفة.

إن تغير المناخ هو التحدي الحاسم الذي يواجه جيلنا. ويوضح تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر مؤخرا بعبارات قاسية ما يحدث لكوكبنا وما قد يحمله المستقبل إذا تقاعسنا عن العمل. ومن الضروري أن نعمل الآن من أجل منع المزيد من الاحترار بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر في أقرب وقت ممكن، ويجب أن نضاعف جهودنا لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في غلاسكو في وقت لاحق من هذا العام.

وثمة حاجة ماسة إلى استجابة منسقة متعددة الأطراف لتغير المناخ، تشارك فيها جميع أجهزة الأمم المتحدة. ويجب أن تشمل تلك الاستجابة مجلس الأمن. فتأثير تغير المناخ عالمي، وأمننا الجماعي معرض للخطر. وقد رأينا كيف يسهم تغير المناخ بالفعل في النزاع في أجزاء كثيرة من العالم. وفي الواقع، أقر المجلس بذلك بالفعل من خلال معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في ولايات العديد من عمليات حفظ السلام.

ومن منطقة الساحل إلى العراق، أقر المجلس بأن تغير المناخ هو أحد العوامل المسببة للنزاع والهشاشة. وفي محيط بحيرة تشاد، يشعل مزيج من النزاع وتأثير تغير المناخ العنف بين المجتمعات المحلية. وفي القرن الأفريقي، تؤدي نوبات الجفاف المتكررة إلى تقويض قدرات المجتمعات المحلية على التكيف وتعطل سبل كسب العيش. وتمكنت الجماعات المسلحة من استغلال تلك الظروف غير المستقرة لأغراض التجنيد.

إن الحاجة إلى العمل واضحة؛ وينتشر ٨٠ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في البلدان الأكثر تعرضا لتغير المناخ. ويتعامل حفظة السلام والموظفون المدنيون التابعون لنا بالفعل مع المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في أنشطتهم. وإذا كنا نريد لهم أن يكونوا فعالين وأن يفوا بالولايات التي أناطها بهم المجلس، يجب علينا أيضا أن نزودهم بما يلزمهم من دعم وأدوات للعمل في تلك البيئات الصعبة.

وعدم الاستقرار الذي تحركه الآثار الضارة لتغير المناخ محسوس في جميع أنحاء العالم – في أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وجنوب آسيا وفي العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم. واعترف الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنتدى جزر المحيط الهادئ بالصلة بين المناخ وعدم الاستقرار. ويساهم ارتفاع مستوى سطح البحر والنزوح والتنافس على الموارد في التوترات. وقد كانت الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم رسالة واضحة لنا. وإذا كان لمجلس الأمن أن يفي بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين، فلا بد أن تتوفر لديه المعلومات والأدوات اللازمة لتحليل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها.

ويجتمع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع للمجلس منذ عام ٢٠٢٠ لدعم عمل المجلس بشأن المناخ والأمن. وتفخر أيرلندا بالمشاركة، إلى جانب النيجر، في رئاسة الفريق. ويوفر الفريق منبرا لأعضاء مجلس الأمن للاستماع إلى كيفية إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في ما نقوم به من أعمال لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع. ويقدم الفريق بيانات وأدلة للاسترشاد بها في الإجراءات التي يتخذها المجلس في المستقبل. كما أن أيرلندا عضو نشط في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن الأوسع نطاقا، والتي تضم الآن ما يقرب من ٦٠ بلدا من جميع أنحاء العالم. ويوضح ذلك أيضا الأولوية التي يوليها أعضاء الأمم المتحدة لهذه المسألة.

تتمثل ولاية المجلس في النظر في التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ويجب أن نتجاوز المناقشات النظرية التي أجريناها في الماضي وأن نستجيب لحقيقة أن تغير المناخ يفاقم النزاعات على الصعيد العالمي. ويمكن للمجلس – بل ويجب عليه – أن يفعل المزيد. فلديه الولاية ولديه الأدوات اللازمة. ويعني عدم

استخدامها التخلي عن مسؤوليتنا. أعلم أن هناك وجهات نظر مختلفة حول هذه الطاولة، ولكنني أعتقد أيضا أن الوقت قد حان كي يعمل المجلس معا لتحديد أنسب السبل لإدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في العمل الذي نقوم به لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

ويجب أن نفهم بصورة أفضل التفاعل بين تغير المناخ والحالات القطرية والإقليمية المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولمساعدتنا على القيام بذلك، ينبغي أن ندعو الأمين العام إلى تقديم تقرير دوري إلى مجلس الأمن عن الكيفية التي يهدد بها تغير المناخ صون السلام والأمن الدوليين. ومن الممكن أيضا أن يؤدي تعيين الأمين العام لممثل خاص معني بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ إلى زيادة الوعي وتشجيع المزيد من الاتساق. وهذه الإجراءات ليست سوى بداية لما هو ضروري لكي يبدأ المجلس في الوفاء بالتزاماته.

وللمضي قدما بتلك المقترحات، ستعقد أيرلندا مناقشات حول مشروع قرار مواضيعي بشأن المناخ والأمن في الأيام المقبلة. وأطلب اليوم أن ينخرط جميع أعضاء المجلس بشكل بناء في مشروع القرار هذا.

إن الأشخاص المتضررين من الصراعات الناجمة عن تغير المناخ يعتمدون على قيادة المجلس. ويتطلع المجتمع الدولي إلينا للحصول على التوجيه. وآمل، بالعمل معا بروح الهدف المشترك، أن نتمكن من التوصل إلى فهم مشترك للكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يواجه ذلك التحدي. لقد حان الوقت لكي يتحرك المجلس. وإنني أتطلع إلى الاستماع إلى جميع الأعضاء اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أدعو رئيس فييت نام.

الرئيس فوك (تكلم بالفييتنامية؛ قدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): إن جلسة اليوم، التي تترأسونها، سيدي الرئيس، عاجلة وهامة للغاية في سياق الأمن المناخي.

أشكر الأمين العام ومقدم الإحاطة الإعلامية على أفكارهما وتوصياتهما.

إن تغير المناخ يمثل أكبر تحد عالمي في عصرنا ويحدد شكل مستقبل البشرية. ولا تزال الآثار المدمرة لتغير المناخ واضحة في كل قارة. إن ارتفاع مستوى سطح البحر يهدد بإغراق الدول الجزرية في المحيط الهادئ. ولا تزال حالات الجفاف الشديدة مستمرة في غرب أفريقيا والقرن الأفريقي. الفيضانات والكوارث الطبيعية منتشرة في جنوب شرق آسيا. ولا بد لي أيضا أن أذكر تدهور التنوع البيولوجي في أمريكا الجنوبية والذوبان غير الطبيعي للقمم الجليدية في القطب الجنوبي.

إن تغير المناخ يمتص موارد قيمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويفاقم الفقر والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية. كما أننا نشهد كيف يشعل تغير المناخ النزاعات على الموارد الطبيعية بين مجموعات سكانية. إنه يشرد عشرات الملايين من ديارهم بحثا عن سبل عيش جديدة ويثير تهديدات أمنية عابرة للحدود تتعلق بالإيكولوجيا والبيئة والغذاء والموارد المائية.

وقد تتحول تلك العواقب إلى توترات وزعزعة استقرار جيوسياسية، مما يعرض للخطر السلم والأمن والتنمية والازدهار للدول والأمم. إنها حقا "راية حمراء" – حرب بدون إطلاق نار، يمكننا أن نقول ذلك – تتسبب في أضرار اقتصادية وخسائر في الأرواح، ولا تقل سوءا عن الحروب والصراعات الفعلية.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أعرض على المجلس ثلاث نقاط أعتقد أنه ينبغي لنا أن نعمل بشأنها على وجه الاستعجال.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يتمسك بدوره القيادي في إنشاء آليات لتقييم مخاطر الأمن المناخي والتنبؤ بها والتحذير منها في مرحلة مبكرة وهي لا تزال بعيدة. وسيساعدنا ذلك على أن نكون استباقيين في تحديد استراتيجيات وتدابير فعالة للتصدي. ويجب لجهود منع نشوب الصراعات، وبعثات حفظ السلام، والمساعدة الإنسانية، وجهود التعمير بعد انتهاء الصراع، تحت رعاية مجلس الأمن، أن تشمل الأمن المناخي على النحو السليم. وأود في هذا الصدد أن أقترح أن تنشئ الأمم المتحدة نظاما شاملا لقاعدة بيانات عن الآثار المتعددة

الأبعاد لارتفاع مستوى سطح البحر، دعما لصياغة سياسة للتصدي على الصعيد العالمي.

ثانيا، إن مصالح الناس، ولا سيما مصالح الفئات الضعيفة، يجب أن تكون في مركز الصدارة إذا أردنا أن نعالج العلاقة بين الأمن والتنمية والأعمال الإنسانية بشكل متناغم. وتؤيد فييت نام بقوة التنفيذ الكامل للقرارين ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) و ٢٥٧٣ (٢٠٢١) من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي في أقرب وقت ممكن وحماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية في مناطق الصراع المسلح.

ثالثا، يجب أن نواصل صون سيادة الدول ودورها الرئيسي وقدرتها على الصمود في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. كما يجب علينا تعزيز التعاون الدولي لتكملة وتنسيق الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال، وهي المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وغير ذلك من المعاهدات الدولية الرئيسية.

يجب أن نعقد العزم على خفض انبعاثات غازات الدفيئة، التي ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة بشأنها. كما ينبغي تخصيص موارد وافرة لتزويد البلدان النامية بالمساعدة في التمويل والتكنولوجيات والدراية الفنية، وذلك من أجل ضمان عدم ترك أي بلد خلف الركب في الكفاح المشترك ضد تغير المناخ.

إن فييت نام هي من أكثر البلدان تضررا بتغير المناخ. لقد أدت الكوارث الطبيعية المتعاقبة إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. إن دلتا نهر الميكونغ، وهي مركز الإنتاج الزراعي في فييت نام، تشهد عددا قياسيا من حالات الجفاف وحوادث تسرب المياه المالحة، التي تعرض للخطر سبل العيش والحياة اليومية لأكثر من ٢٠ مليون شخص، وكذلك الأمن الغذائي للبلد بأسره والمنطقة برمتها.

لهذا السبب، ومن أجل تحقيق تطلعاتها ورؤيتها للتنمية الوطنية وأداء واجبها تجاه المجتمع الدولي، فإن فييت نام مصممة وملتزمة التزاما قويا باتخاذ إجراءات مناخية وإقامة اقتصاد أخضر ومستدام ومنخفض الكربون، على النحو الذي تعهد به المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن فييت نام تؤيد جميع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمنتديات المتعددة الأطراف وغيرها من ترتيبات التعاون على الصعيدين الثنائي والإقليمي للتصدي للتحديات المتصلة بالمناخ. نأمل أن نستمر في تلقي المساعدة – الموارد والمشورة في مجال السياسات – من أصدقاء دوليين بغية الوفاء بالتزاماتنا على نحو أفضل. وإنني على اقتناع بأن جميع البلدان ستتخذ، من خلال الالتزام والتضامن الدوليين، إجراءات أكثر جرأة نحو مستقبل أكثر اخضرارا واستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيسة إستونيا.

الرئيسة كاليوليد (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وفد أيرلندا على عقده جلسة اليوم. وأشكر أيضا الأمين العام على ملاحظاته وقيادته.

أود أن أتطرق إلى أربع نقاط. يجب أن نحافظ على نفس الشعور الجماعي بالحاجة الملحة إلى وقف تغير المناخ كما أظهرناه في مكافحة الجائحة. ويجب علينا أيضا أن نبحث جماعيا عن حلول لوقف تغير المناخ بنفس الكفاءة التي طورنا بها اللقاحات باستثمار موارد كبيرة والعمل مع قطاعنا الخاص القادر. يجب أن نتصرف بشكل أفضل في تخصيص الموارد لإنقاذ كوكبنا. ويجب علينا أيضا أن نضع نهج لقواعد البيانات العلمية من أجل حل المشكلة وأن نحافظ عليه. واسمحوا لي الآن أن أشرح تلك النقاط.

قبل أكثر من شهر بقليل، نشر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تقريره الجديد الذي سلط الضوء على أن التأثير البشري يرفع درجة حرارة كوكب الأرض أسرع مما كنا نعتقد من قبل. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أولئك الأكثر عرضة لتغير المناخ. فالكثيرون منهم لا يملكون القدرة على مواجهة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وسيحتاجون إلى مساعدة ودعم كبيرين من المجتمع الدولي. ولهذا السبب خصصت إستونيا ما يقرب من ٩ ملايين يورو للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠، ونحن حريصون على مواصلة دعمنا.

لدى مجلس الأمن ما يلزم من نطاق وأدوات للتصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بفعالية وبشكل منهجي. وعلى الرغم من أن المجلس قد زاد من انخراطه بشأن تلك المخاطر خلال السنوات القليلة الماضية إلا أنه يمكن عمل أكثر من ذلك بكثير لدمج المعرفة بالمخاطر المتصلة بالمناخ إدماجا كاملا في جميع جوانب عملنا من أجل تعميمها. وبالفعل ينبغي أن تكون لدى منظومة الأمم المتحدة بأسرها معلومات أفضل عن المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ.

وفي هذا السياق، هناك حاجة ماسة إلى مقاربة منهجية. نحن بحاجة إلى قرار من مجلس الأمن بشأن المناخ والأمن – فبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نحدث فرقا. وهناك أهمية قصوى لأن يحصل الأمين العام على ولاية لجمع البيانات وتنسيق السياسات لبلوغ هذه الغاية. ومن شأن الإبلاغ المنتظم الذي يأخذ في الاعتبار التفاصيل الإقليمية أن يشكل خطوة رئيسية نحو وضع تدابير وقائية ملموسة. ولا يوجد سوى عدد قليل من عمليات الأمم المتحدة للسلام التي تتضمن ولاياتها المخاطر المناخية والأمنية. فمن المهم مواصلة إدماج المخاطر المتصلة بالمناخ في أنشطتها.

وبطبيعة الحال، فإن التداعيات الأمنية المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ ليست المخاطر الأمنية الوحيدة المتصلة بالمناخ. كما إن سياساتنا المناخية يمكن أن تشكل مخاطر. وينطوي التحول الأخضر، مثل كل تحول آخر، على عنصر تنافسي، حيث يكون واضحا أن أداء البعض أفضل من أداء الآخرين. فالمعرفة والأدوات والموارد الضرورية لذلك التحول ليست متاحة لنا جميعا على قدم المساواة. ومن أجل تجنب مفاقمة التهميش ونشر الآراء الأصولية، نحتاج إلى كفالة أن يكون هذا الانتقال عادلا وشاملا للجميع من أجل الحفاظ جماعيا على التأييد العام العالمي. فآثار تغير المناخ لا تعترف بالحدود الوطنية، وكذلك ينبغي ألا تتوقف معرفتنا أو أفضل ممارساتنا في مجال التخفيف والتكيف عند الحدود. فيجب أن نتعاون تعاونا حقيقيا من أجل المصلحة العامة.

غير أن التعاون لا يمكن أن يعتمد إلا على الثقة. ومن أجل بناء تلك الثقة، نحتاج إلى شفافية وتواصل جيد وتبادل للبيانات. فالبيانات حاسمة لتطوير تعددية الأطراف. وبدون بيانات موثوقة وحسنة التوقيت ومتاحة لا يمكننا أن ننجح. وتحقيقا لتك الغاية، أطلقت إستونيا تحالف البيانات من أجل البيئة، الذي سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع استراتيجية عالمية للبيانات البيئية بحلول عام ٢٠٢٥. وبمقتضى ذلك ندعو جميع البلدان إلى الانضمام إلى ذلك التحالف.

وسيكون الشهران المقبلان حاسمي الأهمية بالنسبة للعمل المناخي، إذ نمضي صوب المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو. ومن شأن ذلك أن يحدد ما إذا كان هذا العقد سيذكر على أنه العقد الذي بدأنا فيه إنقاذ الكوكب، أو بداية النهاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر.

السيد مسعودو (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أهنئ أيرلندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وكذلك أن أشيد بالطريقة التي قادت بها عمل هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة.

إن التزام بلدكم، سيدي الرئيس، بإجراء مناقشة بشأن مسألة المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ في المجلس دليل على اقتناعكم بأن الهشاشة المرتبطة بالتدهور البيئي عامل مفاقم للنزاعات والأزمات الإنسانية. وتتشاطر النيجر، بوصفها الرئيس المشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن إلى جانب أيرلندا، تلك القناعة وتعتبر إدراج المسألة في جدول أعمال المجلس حسن التوقيت بأكثر من طريقة.

كما أشكر السيد أنطونيو غوتيريش والسيدة إلواد إلمان على إحاطتيهما اللتين تعكسان التزامهما الراسخ بالتصدي لآثار تغير المناخ على السلام والأمن.

وإذ نقترب من نهاية السنة الثانية لجائحة مرض فيروس كورونا، يجب ألا نغفل الجائحة الأخرى التي نواجهها – وهي جائحة ستكون

أكثر تدميرا على المدى الطويل ولن يتوفر لها لقاح. إنني أشير، بطبيعة الحال، إلى تغير المناخ.

فنحن نشهد بالفعل موجات حرارة قياسية وموجات جفاف وحرائق شديدة وفيضانات وذوبان الأنهار الجليدية. إن استنتاجات تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٢١ تصور حالة مقلقة للغاية وتشكل دعوة لاتخاذ إجراءات. وإن تكن تلك المخاطر جديدة على البعض، فإنها واقعنا في النيجر ومنطقة الساحل. وتلك المخاطر تجلب معها عواقب أمنية وإنسانية لا يمكن إنكارها على شعوبنا وتقوض الجهود الإنمائية التي تبذلها بلداننا في سياق تزيده الجائحة تعقيدا.

وفي الوقت الراهن أدى تغير المناخ في منطقة الساحل، بؤرة ذلك الواقع المناخي – حيث تشكل الزراعة الدعامة الأساسية للاقتصادات، ممثلة أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وحيث يعتمد أكثر من ٨٠ في المائة من السكان على الأنشطة الزراعية والموارد الطبيعية لكسب رزقهم – إلى اشتداد التنافس على الأراضي والعلف والموارد المائية. وأدى ذلك إلى تجدد النزاعات القبلية بين الرعاة والمزارعين، ما أعاق جهود بناء السلام والتنمية في المنطقة. وقد أظهرت دراسات حديثة عديدة أن تغير المناخ وتفاعلات النزاعات تؤدي إلى إيجاد حلقة مفرغة في المنطقة، حيث تسبب آثار تغير المناخ ضغوطا إضافية في حين تقوض النزاعات قدرات المجتمعات على التكيف.

وفي مواجهة تلك الآفة، بذلت دولنا جهودا مختلفة، سواء على المستوى القاري مع الاتحاد الأفريقي أو على الصعيد الإقليمي من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة المناخ لدول منطقة الساحل. وقد اعتمدت هذه الأخيرة خطة للاستثمار في المناخ للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٣٠، بتكلفة عالمية تبلغ حوالي ٤٤٠ بليون دولار، تهدف إلى الإسهام في الجهود العالمية للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة قدرات سكان الساحل على التكيف وقدرتهم على الصمود.

وتبقى تلك الجهود – مهما كانت جديرة بالثناء – من دون جدوى، ولن تسفر عن التأثير القوي الضروري لتوسيع نطاق العمل المناخي إذا لم نمض جميعا قدما معا. وينبغي ألا يشكل عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الحاسمة بأي حال من الأحوال عقبة أمام المجلس عندما يتعلق الأمر بمعالجتها. بل ينبغي أن يكون عدم التوصل إلى توافق في الآراء فرصة فريدة للاستماع إلى جميع الآراء المختلفة التي يمكن أن تسهم في مناقشاتنا وتمكننا من المضي قدما في هذه المسألة المهمة.

وفي هذه المرحلة، أود أن أتطرق إلى بعض الاقتراحات بشأن الطريقة التي يمكن أن يعالج بها المجلس هذه المسألة.

فعلينا أن نبني نهجا شاملا ومنسقا. وفي سياق جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن، يمكن لزيادة الاستثمار في الجهود الرامية إلى منع الآثار وتوقعها في الدول الهشة أن تحد من العواقب الإنسانية المضاعفة لتغير المناخ والنزاع المسلح. وندعو في ذلك الصدد إلى تعزيز قدرة المجلس على فهم أفضل لتأثير تغير المناخ على الأمن من خلال تقرير للأمين العام يتضمن تحليلا متعمقا للمخاطر الحالية والمستقبلية، فضلا عن توصيات عملية المنحى.

وندعو كذلك إلى النظر بصورة منتظمة في المخاطر المتصلة بالمناخ في القرارات المتعلقة بالحالات الخاصة بكل بلد ومنطقة، الأمر الذي يمكن أن يزيد من فعالية جهود بناء السلام وحفظ السلام. ونشجع مجلس الأمن في ذلك الصدد على الاعتماد قدر الإمكان على الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، وكذلك على فريق الخبراء غير الرسمي الذي تشترك في رئاسته النيجر وأيرلندا.

وستسمح لنا تلك الأطر، فضلا عن البيانات التي تقدمها لنا مراكز البحوث، بتكوين رؤية للعمليات الوطنية والإقليمية، وهي أدوات لإطلاع مجلس الأمن بشكل أفضل على آثار تغير المناخ على السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، نعتبر تعيين مبعوث خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن أمرا بالغ الأهمية بقدر ما يعطي وضوحا وفعالية للنظر في هذه المسألة، وهو أمر لا يمكن لأحد أن يتجاهله.

وختاما، يؤيد وفد بلدي اعتماد مشروع قرار لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة من أجل الاعتراف على النحو الواجب بالمخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ كعنصر أساسي في هيكل السلم والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بلينكن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على حضوره وقيادته في مسألة المناخ. وأود كذلك أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم وعلى وضع الصلة بين المناخ والأمن على جدول أعمال مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، أشكر أيرلندا والنيجر على العمل المهم الذي يقوم به فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن. وأود كذلك أن أشيد بشهادة السيدة إلمان المؤثرة جدا، التي نمتن لسماعها اليوم.

لقد جعل الرئيس بايدن معالجة أزمة المناخ، منذ اليوم الأول، أولوية قصوى لإدارتنا، بما في ذلك بتوجيهي أنا وكل دبلوماسي من دبلوماسيينا لكفالة أن تكون عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إننا نأخذ في الاعتبار كيف يؤثر كل تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف ننخرط فيه وكيف يؤثر كل قرار سياسي نتخذه على هدفنا المتمثل في وضع العالم على مسار أكثر أمانا واستدامة. ولا يرجع السبب في ذلك فقط إلى الآثار المدمرة، والتي لا رجعة عنها في بعض الحالات، لتغير المناخ على كوكبنا العظيم. بل وكذلك إلى الآثار المتعاقبة على كل جانب من جوانب حياتنا تقريبا، من الجوانب الزراعية إلى البنية التحتية ومن الصحة العامة إلى الأمن الغذائي. وقد سمعنا بالفعل وصف بعض تلك الآثار.

وهنا في مدينة نيويورك، حيث نجتمع اليوم، تسببت عاصفة مدمرة في وقت سابق من هذا الشهر، ناتجة عن بقايا إعصار إيدا في مقتل عشرات الأشخاص، بمن فيهم طفل في الثانية من عمره، وألحقت أضرارا بلغت عشرات البلايين من الدولارات. وقد سقط أكثر من ثلاث بوصات من الأمطار في "سنترال بارك" في ساعة واحدة، وهي كمية تجاوزت رقما قياسيا سجل قبل بضعة أسابيع فقط. وإذا نظرنا إلى أي بلد من بلداننا، سنرى ظواهر جوية قصوى مثل هذه الظاهرة. إن أزمة المناخ ليست حدثا ننتظر وقوعه؛ لأننا نشهدها بالفعل.

وتظهر أنماط واضحة فيما يتعلق بآثارها. ويتضرر بآثارها بشكل غير متناسب السكان الضعفاء وفئات الدخل المنخفض، وتتفاقم الأوضاع من حيث المعاناة الإنسانية في أماكن تعاني أصلا من النزاعات وارتفاع مستويات العنف وعدم الاستقرار. وهذه الآثار المتزايدة، إلى جانب التقرير التجميعي للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الذي صدر في الأسبوع الماضي والتقرير الشامل للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي صدر في الشهر الماضي، تؤكد الحاجة الملحة إلى خفض انبعاثاتنا بشكل كبير وبناء قدرتنا على الصمود بغية مواجهة التغييرات الحتمية المقبلة.

وإحدى الطرق للقيام بذلك هي مساعدة الآخرين على القيام بدورهم. وفي نيسان/أبريل، أعلن الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة ستضاعف تمويلنا الدولي العام للبلدان النامية الأكثر تضررا من أزمة المناخ. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلن هنا في الأمم المتحدة أننا سنعمل مع كونغرس الولايات المتحدة لمضاعفة هذا العدد مرة أخرى (انظر A/76/PV.3). ونحث الحكومات الأخرى، ولا سيما حكومات أكبر البلدان المسببة للانبعاثات، مثل الولايات المتحدة، على أن تكثف جهودها في القيام بهذه الاستثمارات.

كما أن مجلس الأمن يؤدي دورا حيويا بثلاث طرق، أود أن أقترحها بإيجاز.

أولا، يجب علينا أن نتوقف عن مناقشة ما إذا كانت أزمة المناخ من اختصاص مجلس الأمن، وأن نتساءل بدلا من ذلك عن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يستخدم سلطاته الفريدة لمعالجة الآثار السلبية للمناخ على السلام والأمن. وهذه حجة كان ينبغي استخدامها منذ وقت طويل. فإذا نظرنا إلى أي مكان نرى فيه اليوم تهديدات للسلم والأمن الدوليين، نجد أن تغير المناخ يقوض السلام والأمن، مما يزيد من صعوبة التصدي لآثاره. وهذا ما يقع في سورية ومالي واليمن وجنوب السودان وإثيوبيا والعديد من الأماكن الأخرى التي تعاني من

النزاعات. وباتفاقنا على أن المسألة تندرج ضمن اختصاصات مجلس الأمن، سنبعث أيضا برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بشأن الآثار الخطيرة لتغير المناخ على أمننا الجماعي.

ثانيا، ينبغي للبعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة أن تدرج باستمرار آثار تغير المناخ في تخطيطها وتنفيذها، كما حدث في الولايات المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومن خلال القيام بذلك سينهض بأنشطة البعثات ويعزز الاستقرار وبناء القدرة على الصمود.

ثالثا، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل إدماج التحليل المتصل بالمناخ في جهود الوساطة في النزاعات ومنع نشوب النزاعات، ولا سيما في الدول الهشة ومناطق النزاعات القائمة. وقرار إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة بإدراج الأمن المناخي في الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٢٠ للمرة الأولى وإنشاء آلية الأمن المناخي مثالان إيجابيان جدا على ذلك. وإذ أخاطب كل من يشك في مزايا هذه الخطوات، فإنني أكتفي بشجيعهم على أن يسألوا بعض قادة قوات الأمم المتحدة والمبعوثين الخاصين والمفاوضين والعاملين في مجال بناء السلام وغيرهم ممن يقومون بالتصدي لآثار المناخ في جهودهم اليومية. إنهم في أمس الحاجة للمزيد من الأدوات مثل هذه.

لقد ركزت اليوم على التهديدات التي تشكلها أزمة المناخ. ولكن اسمحوا لي أن أكتفي بالقول في ختام كلمتي أنه سيكون من الخطأ أن نتناول هذه المسألة من هذا المنظور فقط. إننا نوافق على أنه لمنع العواقب الكارثية، يجب على جميع دولنا أن تتخذ إجراءات فورية وجريئة لبناء القدرة على التكيف مع الآثار التي لا يمكن تجنبها والوصول بسرعة بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر على الصعيد العالمي. وهذه هي مهمتنا المشتركة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي لم يعد يفصلنا عن موعده سوى بضعة أسابيع، وإذا أردنا أن نحافظ على الهدف المتمثل في الحد من الاحترار العالمي إلى ١،٥ درجة مئوية، فسيتعين على كل دولة عرض أعلى مستوى ممكن من طموحاتها.

ولكن هذه الجهود والاستثمارات التي ستتطلبها منا جميعا تمثل أيضا فرصة غير مسبوقة لتوسيع نطاق الحصول على الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة، وبناء الهياكل الأساسية الخضراء، وإيجاد فرص عمل جيدة الأجور، وكلها إجراءات يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي الطويل الأجل، ونعكس مسار أوجه عدم المساواة المتنامية داخل دولنا وفيما بينها، وتحسن حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من وعينا التام بهذا التهديد، ينبغي ألا نغفل عن هذه الفرصة العالمية التي لا تتاح إلا مرة واحدة في كل جيل. فلنكن مدفوعين ليس فقط بالخوف من جميع الأضرار التي يمكن أن تنجم عن أزمة المناخ والتي يتسبب فيها بالفعل، بل أيضا بتصور جميع الطرق التي يمكن بها لاستجابتنا أن تجعل بها حياة الناس أفضل الآن وفي المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أعطي الكلمة الآن لوزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

السيد لودريان (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*)**:** يتسبب تغير المناخ في سلسلة من الاضطرابات في حياة مجتمعاتنا وعلى الساحة الدولية. وفي السنوات الأخيرة، تسببت ظواهر الجفاف والفيضانات والعواصف والأعاصير المدارية ودرجات الحرارة القصوى بشكل مباشر في وفاة ما يقرب من مليوني شخص، ناهيك عن المآسي الإنسانية المرتبطة بالنزاعات التي عجلت بنشوبها هذه الكوارث في بعض الأحيان.

لقد أصبح تغير المناخ على نحو متزايد عاملا مضاعفا للأزمات والمخاطر الأمنية. فهناك مناطق بأكملها معرضة لخطر الوقوع في حالة من عدم الاستقرار والعنف. ومن نتائج تغير المناخ انعدام الأمن الغذائي، وتدمير الموائل، ونضوب الموارد، والهجرات القسرية، وتفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية – على سبيل المثال، فيما بين المزارعين المستقرين والرعاة الرحل.

ولذلك فإن الكفاح من أجل المناخ، الذي لا يقتصر على البيئة، هو أيضا كفاح من أجل السلام والأمن. إنه مسألة جيوسياسية، ولهذا السبب يقوم مجلس الأمن بدوره الصحيح عندما ينظر في التهديدات الجديدة المرتبطة بتغير المناخ بغية توقعها ومحاولة التصدي لها.

ولذلك أود أن أشكر رئيس الوزراء مايكل مارتن والأمين العام أنطونيو غوتيريش على اتخاذ المبادرة لعقد مناقشة اليوم. وأود أن أدلي بمساهمة فرنسا في هذه المناقشة بمشاركة المجلس ثلاث قناعات. وأعتقد أن هذه القناعات قناعات مشتركة على نطاق واسع.

القناعة الأولى هي أنه يجب علينا أن نسعى جاهدين للتنبؤ بعواقب المآسي المناخية والتصدي لها. وفي هذا الصدد، يجب علينا أولا أن نساعد شركاءنا الأكثر ضعفا على توقع المخاطر المرتبطة بهذه الاضطرابات، على سبيل المثال، عن طريق تحسين تحديد الأشخاص المعرضين للمخاطر من أجل تصميم خطط طوارئ تشمل تمويلا مسبقا؛ ومن خلال مواصلة جهودنا في مجال الإنذار المبكر عن طريق اتخاذ مبادرات مثل المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية، من أجل تحسين الوقاية والمعلومات المتاحة للسكان والدول بشأن مخاطر الأحداث المناخية الخطيرة؛ ومن خلال تعزيز مساعداتنا لضحايا الكوارث المناخية عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة التي يحتاجون إليها. وأقصد بشكل خاص عواقب إعصار وينستن في عام ٢٠١٦، حيث كان هناك مشاركة أوروبية – وفرنسية – حقيقية – في المحيطين الهندي والهادئ، وصلت إلى أبعد الأماكن في أرخبيل فيجي لمساعدة السكان وبالتالي المساهمة في استقرار هذه المنطقة.

ثانيا، يجب علينا أن نمنع الجماعات العنيفة والإرهابية من استغلال الارتباك وأوجه الضيق الناجمة عن آثار تغير المناخ في المناطق المحفوفة بالفعل بالتوتر والهشاشة. ولتحقيق ذلك، لا يمكننا الاعتماد فقط على التزام قواتنا المسلحة والخوذ الزرق المنتشرة في عمليات حفظ السلام. وكما ذكرنا الأمين العام، فإنها تعمل بالفعل بهذه الطريقة وتظهر قدرا كبيرا من المشاركة والتفاني، ولكن يجب علينا أيضا أن نوجد الوسائل لتعزيز قدرة الدول والسكان على الصمود.

واليوم، من بين البلدان العشرين الأكثر تضررا بالنزاعات في العالم، هناك ١٢ بلدا من بين أكثر البلدان تعرضا لتغير المناخ.

وحيثما توجد تهديدات أمنية خطيرة، نحتاج إلى بناء دورة حميدة من التنمية والعمل المناخي. ومن الأمثلة على ذلك مشروع الجدار الأخضر العظيم في منطقة الساحل، وهو برنامج رئيسي لمكافحة تغير المناخ والتصحر، يساعد على مكافحة انعدام الأمن. والمشاركة الحقيقية التي شهدناها في مؤتمر قمة ”كوكب واحد“ الذي عقد مؤخرا في باريس بشأن هذا الموضوع – في شكل تعهدات بالتبرع بمبلغ ١٨ بليون دولار – دليل على أننا نستطيع أن نعمل على الجمع بين التنمية والعمل من أجل المناخ.

ثالثا، يجب أن نعمل على مراعاة البعد الأمني لمسائل المناخ والبيئة على نحو أفضل. وفي شباط/فبراير، قدم الرئيس ماكرون بعض المقترحات الملموسة جدا لتحقيق هذه الغاية: أن يعد الأمين العام تقريرا نصف سنوي لمجلس الأمن عن عواقب تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين؛ وأن تقدم توصيات بشأن الإجراءات المستهدفة في المناطق الشديدة الخطورة؛ وأن يعين مبعوث خاص للأمن المناخي لقيادة عمل المجتمع الدولي ومشاركته في هذه المسألة.

إن التهديدات التي يشهدها القرن الذي نعيشه ببساطة ليست تراكمية؛ الواقع أنها مترابطة ومن المرجح أن تفاقم بعضها البعض. ويدرك الجميع أن تكلفة التقاعس عن العمل ستكون هائلة. ولذلك، أود في الختام أن أعرب عن أملي في أن تساعد مناقشاتنا في مجلس الأمن أيضا على إقناع الجميع بضرورة الالتزام بجعل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ناجحة من خلال التعهد بالتزامات بخفض انبعاثات غازات الدفيئة تتناسب مع التحديات التي تواجه كوكبنا. ويمكن للدول الأعضاء أن تعول على تعبئة فرنسا لجهودها على نحو كامل في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية المكسيك.

السيد كاسابون (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر أيرلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع محوري في جدول الأعمال الدولي الحالي. كما أعرب عن امتناني للإحاطتين اللتين قدمهما الأمين العام والسيدة إلواد إلمان. وأنوه بحضور رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية وغيرهم من كبار المسؤولين.

منذ العام الماضي، ومع بداية جائحة مرض فيروس كورونا، أصبح من الواضح أن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدولي متعددة الأبعاد حقا. ومن بينها تهديد متزايد الأهمية هو تغير المناخ، الذي يشكل تهديدا لبقاء البشرية. ولا يمكن اليوم إنكار أن آثاره يمكن أن تفاقم النزاعات القائمة، بل وتفاقمها، كما يتضح في مناطق مثل الساحل والقرن الأفريقي، وأن له آثارا شديدة على العديد من البلدان.

إن تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٢١، الذي صدر للتو في ٩ آب/أغسطس وشارك في وضعه ٢٣٤ خبيرا مع الاستعانة بآلاف المراجع العلمية، مقنع: فالأدلة العلمية تبين حدوث تغيرات غير مسبوقة في المناخ ودرجة الحرارة العالمية، وللأسف، فإن بعض هذه التغيرات لا رجعة فيها بالفعل. وتظهر التوقعات المستقبلية تغيرات كبيرة في موجات الحر وغزارة هطول الأمطار والجفاف والأعاصير، من بين تغيرات أخرى، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على النشاط البشري. ويخلص التقرير إلى أن استدامة الموارد الطبيعية ورفاه شعوبنا عرضة للخطر. كما يذكر، بعد تقييم دقيق جدا، أنه لم يتم الوفاء بالالتزام باستثمار وتمويل ما يصل إلى ١٠٠ بليون دولار في مشاريع كان يمكن أن تحد من الاتجاه المذكور في التقرير. وهذا يعني أنه لا يمكن لأحد الآن أن يشكك بشكل معقول في حقيقة أن تغير المناخ يشكل تهديدا لأمن الجميع. وما يقوله التقرير هو أننا لا نفعل الكثير وأننا لا نحقق الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

وقد ذكرت لجنة بناء السلام نفسها أن ١١ بلدا من البلدان التي ترصدها حيث توجد نزاعات تقع في مناطق معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ، مما يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام.

والطريقة الوحيدة التي يمكننا بها التصدي لتغير المناخ هي من خلال تعددية الأطراف، بنهج شامل ومتسق عبر منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونتفق مع الفكرة الواردة في مبادرة الأمين العام ”خطتنا المشتركة“ بشأن ضرورة الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة تلك التحديات، التي تنطوي على النظر في آثار تغير المناخ في أي سيناريو محتمل – وهو ما يسمى ”الأمن المناخي القصير الأجل“. ومن هنا فإن اقتراح تقديم تقرير كل خمس سنوات عن الرؤية الاستراتيجية والمخاطر العالمية هو اقتراح جدير بالترحيب.

ومن الجيد أن مجلس الأمن لا يتجاهل هذه المسألة. كيف يمكن أن نبرر ذلك؟ إنها مسألة لها آثار أمنية خطيرة، ودور المجلس حاسم إذا أردنا تعزيز الهيكل المتعدد الأطراف. ولذلك، من المهم إجراء تحليل دقيق للمخاطر الرئيسية والسياقات المحددة التي توجد فيها. ويكمن التحدي في التحديد حسن التوقيت للحالات والمجالات التي قد يكون فيها لآثار تغير المناخ آثار مضاعفة تؤثر على السلم والأمن الدوليين وفي التصرف في الوقت المناسب، مع الحفاظ على دبلوماسية وقائية بالالتزام المشترك.

ومن شأن زيادة التفاعل الفعال بين مجلس الأمن والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدماج وجهات نظرهما في تحليلات إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، إثراء مضمون التقرير الذي يقدم كل خمس سنوات والرؤية الاستراتيجية التي ستعتمد إثراء كبيرا.

وكان إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن في إطار مجلس الأمن خطوة في الاتجاه الصحيح. يتعين علينا الآن أن نترجم توصياته إلى أفعال. وبذلك سيؤخذ، عند تعديل ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، أثر آثار المناخ في الحسبان على نحو كاف، ويتسنى توفير استجابة شاملة في الوقت المناسب.

وثمة اقتراح آخر يمكن أن نقدمه وهو إدراج متابعة للأهداف التي نقترحها وكيفية الوفاء بالتمويل الذي أتيح أو سيتاح في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ، لجعل التمويل مسألة محورية للأمن المناخي لكوكب الأرض وتجنب مجرد الإدلاء ببيانات سياسية في المؤتمر.

وأختتم بياني بإعادة تأكيد التزام المكسيك بمكافحة تغير المناخ مع جميع أصحاب المصلحة لإيجاد حلول عالمية ومتعددة الأبعاد لهذه المسألة. وأكرر التأكيد على أنه يجب علينا جميعا أن نعمل على إنجاح المؤتمر السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. يجب أن نوسع نطاق أهدافنا ونستجيب للتقرير الذي أشرت إليه للتو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية النرويج.

السيدة سوريدي (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر أيرلندا على إدراج المناخ والأمن في جدول أعمال اليوم. كما أعرب عن امتناني للإحاطتين اللتين قدمهما الأمين العام والسيدة إلواد إلمان.

لقد أصدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تحذيرا واضحا جدا. يمكننا أن نتوقع المزيد من التغيرات الواسعة الانتشار وغير المسبوقة في مناخنا. ويمكن أن نرى آثار ذلك بالفعل في العديد من الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ويجري الآن توجيه المزيد والمزيد من معونتنا الإنمائية إلى تمويل المناخ والاستثمار في الطاقة المتجددة في البلدان النامية، ونحن نزيد دعمنا للتكيف والحد من مخاطر الكوارث إلى ثلاثة أمثاله. والسبب في ذلك هو أن نصف البلدان العشرين التي تعتبر الأكثر ضعفا أمام تغير المناخ تتأثر أيضا بالنزاعات المسلحة.

ويفاقم تغير المناخ والنزاع والتشرد والجوع بعضها البعض. إن تغير المناخ يشكل مضاعفا للخطر. وهذا هو السبب في أن المناخ والأمن هما في صميم مجلس الأمن.

وتختلف آثار تغير المناخ من منطقة إلى أخرى. ففي أفغانستان، أضعف النزاع الطويل الأمد قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والإدارة التقليدية للموارد الطبيعية – مما أدى إلى تآكل قدرة المجتمع الأفغاني على التعامل مع المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وفي العراق، تؤدي ندرة المياه التي تفاقمت بسبب تغير المناخ إلى تعميق المظالم والنزاع. وهو يزيد من خطر نشوب نزاع عنيف ويوفر فرصا تستغلها الجماعات المسلحة. وفي جنوب السودان، تؤدي الفيضانات والجفاف إلى تعطيل سبل العيش وتدهور الأمن الغذائي وتتفاقم المنافسات بسبب خسائر الثروة الحيوانية، ما يمكن أن يؤدي إلى نشوب النزاعات بين القبائل والنزوح وإلى تنامي الجماعات المسلحة. وفي جميع أنحاء منطقة الساحل، قد يزيد تغير المناخ من خطر وقوع صدامات بين الرعاة والمزارعين من أجل الوصول إلى المياه والمراعي.

وغالباً ما تكون النساء والفتيات الأكثر تضررا من تأثير تغير المناخ. ووفقاً لليونيسف، يعيش بليون طفل في بلدان عالية المخاطر للغاية. وهذا ما يقرب من نصف جميع الأطفال في العالم. وتقف المرأة في الخطوط الأمامية لمعالجة ندرة الموارد والحشد من أجل العمل المناخي وبناء السلام. ويجب أن ندعم جهودها وقيادتها لتعزيز الاستدامة والاستقرار والقدرة على تحمل تغير المناخ في المجتمعات المحلية.

وقد أعرب مجلس الأمن عن قلقه من أن الآثار الضارة لتغير المناخ ربما تشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين. وما نحتاج إليه الآن هو اتباع المجلس نهجاً أكثر انتظاماً. وكخطوة ملموسة إلى الأمام، ينبغي للمجلس اتخاذ قرار مواضيعي بشأن المناخ والأمن لتوجيه عمله. وليس القصد أن يتولى المجلس مهام أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. فهذه مسألة تتعلق بمنع نشوب النزاعات. وهي مسألة تتعلق بالتصدي لمخاطر المناخ وتحمل تغيره كجزء من مسؤوليتنا المشتركة عن صون السلام والأمن الدوليين.

ولذلك، نحث الأمين العام على إدراج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في تقاريره المقدمة إلى المجلس وندعو إلى إدراج المخاطر المناخية للنظر فيها في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وعلينا أن نعزز التنسيق وأن نضمن استجابة الأمم المتحدة بأكملها بصورة متسقة.

وستكون آلية الأمن المناخي وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن من المنابر الهامة في هذا الصدد.

وتعتقد النرويج اعتقاداً قوياً بأنه يجب أيضاً التصدي للمخاطر المناخية في سياق الوساطة والدبلوماسية الوقائية. ويمكن أن تكون التجربة المشتركة لتغير المناخ نقطة بداية لبناء الثقة والحوار بين المجتمعات المحلية، كما رأينا في الصومال وجنوب السودان.

ومع ذلك، لا يمكن تحقيق السلام والتنمية المستدامين دون إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولتحقيق النجاح، يلزم إقامة شراكات محلية وإقليمية قوية، وكذلك المشاركة المجدية للمجتمع المدني.

وعلاوة على ذلك، يحتاج مجلس الأمن إلى معلومات موثوقة ووثيقة الصلة بالموضوع وفي أوانها ويمكن الاستناد إليها في اتخاذ إجراءات بشأن المخاطر المناخية بالنسبة للحالات المحددة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وفي هذا الصدد، تقدم النرويج الدعم المالي للبحوث المستقلة التي يجريها المعهد النرويجي للشؤون الدولية ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام ومنظمة أدلفي، بالتعاون الوثيق مع الخبراء المحليين.

إن تغير المناخ هو التحدي الحاسم في عصرنا. ويجب على مجلس الأمن أن يظهر القيادة وأن يفي بمسؤوليته على النحو المبين في ولايته. وإن المناخ والأمن من بين الأولويات الأربع الرئيسية للنرويج في المجلس، ونحن على استعداد للقيام بدورنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية كينيا.

السيدة أومامو (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادة أيرلندا لمجلس الأمن في هذا الشهر وأشكركم على ترؤسكم شخصياً المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن الموضوع المطروح. وأشكر أيضاً الأمين العام والسيدة إلواد إلمان على إحاطتيهما الثاقبتين.

يؤدي تغير المناخ إلى آثار بالغة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالأحوال الجوية القاسية والهجرة والتنافس على الموارد، وعلى سبل عيش واقتصادات ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. وتتضافر هذه الآثار لتزيد من هشاشة الدول وتنشر النزاعات على الموارد وتصعّد المواجهات العنيفة القائمة. وهذا هو الحال تحديداً في منطقة الساحل والقرن الأفريقي والشرق الأوسط والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبينما نستعد لعقد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غضون أسابيع قليلة، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن التكيف مع تغير المناخ سيتطلب تحقيق نتائج فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها. كما أنه سيستلزم أن ننفذ، بطريقة تأخذ النزاعات في الاعتبار، الالتزامات التي قُطعت للمناطق التي لم تتسبب في تغير المناخ ولكنها تعاني من آثاره الضارة.

وينبغي للمجلس أيضاً، نظراً لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يتخذ نهجاً عملياً في التعامل مع تغير المناخ، لا سيما في حالات النزاع. وسأشدد على ستة تدابير تعتبرها كينيا محورية في هذا الصدد:

أولاً، يجب تطوير مجموعة الأدلة المتزايدة بشأن الصلة بين المناخ والأمن مع الخبراء والدول والمؤسسات في بلدان الجنوب، حيث يبلغ الشعور بهذا التحدي أقصى درجاته. ويجب أن يكون جدول الأعمال البحثي هذا شاملاً للجميع حتى يتسنى أن تحظى التوصيات المنبثقة عنه فيما يتعلق بالسياسات بالقبول على نطاق واسع.

ثانياً، ينبغي أن تستفيد البحوث القطعية بشأن هذه الصلة من التفاعل بين العلوم والسياسات المرتكز على عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقره في نيروبي. وفي الوقت الذي يستعد فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاحتفال بعيد ميلاده الخمسين، لا بدّ من استعادة وتعزيز مكانته في صميم تعددية الأطراف فيما يتعلق بالبيئة إذا كنا نريد كسب المعركة ضد تغير المناخ، ولا سيما في الجنوب.

ثالثاً، إن التكنولوجيات والممارسات التي استخدمها ملايين الأشخاص على مدى فترات طويلة من الزمن ليست قادرة على الصمود فحسب، بل إنها أيضاً أكثر ملاءمة للغرض المنشود. ولذلك، يتعين علينا الاستفادة من المعارف والممارسات المحلية التي ثبت نجاحها،

ولا سيما في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية علي الصمود في وجه آثار تغير المناخ. فمعارف الشعوب الأصلية هذه، والتي غالباً ما تكون لدى المرأة، هي التي يمكن أن تشكل أساس جهود السلام والوساطة فيما يتعلق بالنزاعات التي ما برحت تتراكم في جميع أنحاء عالمنا.

رابعاً، يجب إيلاء الأولوية القصوى للعمل المناخي الذي لا يعرض قدرة البلدان على النمو بسرعة للخطر. ويجب أن يكون العمل المناخي منصفاً ويجب أن يُنظر إليه على هذا النحو لكي يحظى بتأييد الغالبية العظمى من الدول. وعلى أية حال، ندرك جميعاً ضرورة أن يُستمد الجزء الأكبر من الموارد اللازمة للتكيف مع المناخ من الموارد المحلية. وهذا يعني أن البلدان ستحتاج إلى الحصول على إيرادات من اقتصادات متنامية إذا ما أُريد لها أن تستجيب على نحو ملائم بطريقة تحمي السلام والأمن.

خامساً، نحن بحاجة إلى تطوير نظم للإنذار المبكر، ترسم خريطة للبؤر الساخنة لتغير المناخ من أجل تمكين أدوات صنع القرار التي تمنع نشوب النزاعات وتقلل منها إلى أدنى حد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأخيراً، يجب أن تكون لبعثات حفظ السلام وبناء السلام، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، ولايات واضحة للعمل المناخي، بما في ذلك حماية البيئة وإصلاحها. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في مخيمات اللاجئين المترامية الأطراف في أفريقيا، حيث يشكل التدهور البيئي النمط السائد اليوم. ويجب أن تكون لدى بعثات حفظ السلام هذه القدرة على جمع البيانات، ولا سيما البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، لكي نفهم الصلة بين نوع الجنس وتغير المناخ والنزاع. ويجب أن يمتلك حفظة السلام لدينا القدرة على التعبئة لحالات الطوارئ من أجل الاستجابة السريعة للمجتمعات المحلية في مواجهة الكوارث.

في الختام، تثني كينيا على أيرلندا والنيجر، الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، على جهودهما الرامية إلى التوصل إلى قرار مواضيعي. وستظل كينيا مرتكزاً لتبيان القضايا البيئية العالمية. وفي هذا الصدد، سنظل صوتاً قوياً وثابتاً لأفريقيا وبلدان الجنوب، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، سعياً إلى إيجاد حلول تمثيلية فيما يتعلق بالمناخ والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في تونس.

السيد الجرندي (تونس)**:** أود في البداية أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جمهورية إيرلندا بخالص الشكر على تخصيص جلسة اليوم لمجلس الأمن للتطرق مجددا إلى التغيرات المناخية وتأثيراتها على السلم والأمن الدوليين. كما أتوجه بالشكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته القيمة، وأعرب له عن تقديرنا للجهود المتواصلة ودعمنا للأولويات التي اقترحها لمجابهة تأثيرات التغيرات المناخية. والشكر موصول أيضا إلى السيدة إلواد على إحاطتها القيمة.

لم تعد الأخطار المُحدقة بالأمن والسلم الدوليين مقتصرة على التهديدات التقليدية الناجمة عن التوترات الجيواستراتيجية وسباق التسلح والنزاعات في عدد من المناطق، حيث يشهد عالمنا اليوم بروز عديد التهديدات المستجدة التي تستهدف مقومات الحياة على كوكبنا ومستقبل الأجيال القادمة.

ولا شك أن التغيرات المناخية والجوائح البيئية والصحية، على غرار جائحة كوفيد، والكوارث الطبيعية التي ازدادت وتيرتها وحدتها، تمثل التحدي الأكبر لدولنا منفردة ومجتمعة وللعمل المتعدد الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والتعاون الدولي.

ويمثل تناول مجلس الأمن لهذه المسألة في مناقشة الوضعيات المدرجة على جدول أعماله، دليلا على القناعة بضرورة إدماج هذه المخاطر ضمن مقاربات المجلس. فلا يمكننا اليوم غض الطرف عن مدى إسهام التغيرات المناخية في مفاقمة عوامل الهشاشة وعدم الاستقرار، وتهديد الأمن الغذائي والمائي للفئات الضعيفة. وهي بذلك تزيد من منسوب التوتر وتطيل أمد عديد النزاعات، لا سيما في القارة الإفريقية، فضلا عن موجات النزوح القسري والهجرة غير النظامية.

رغم أن التغيرات المناخية ظاهرة عالمية، غير أن حدة تداعياتها متفاوتة، ذلك أن مناطق من العالم ستكون أكثر تضررا من غيرها، ليس

بسبب تعرّضها إلى هذه التأثيرات أكثر من غيرها فحسب، بل كذلك لأن شعوبها وخاصة منها الفئات الهشة تبقى أقل قدرة على التأقلم مع الصدمات التي تسببها هذه التغيرات. ولقد بات من الضروري أن يأخذ التعاطي مع التداعيات الأمنية للتغيرات المناخية بعين الاعتبار أهمية البعد التنموي في استراتيجيات حفظ الأمن والسلم. كذلك، وفي نفس السياق، تتأكد الحاجة إلى تعزيز التعاون والتضامن الدولي من أجل تنفيذ أهداف خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ومن بينها الهدف ١٣ الداعي لاتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

ومن منطلق إيمانها بالمصير المشترك لكافة سكان كوكبنا، تدعو تونس إلى التفكير جديا في إعادة ترتيب أهداف منظومة الدعم الإنمائي الأممي وإصلاح النظام المالي الدولي بما يستجيب لحاجيات الدول النامية ويمكنها من الحد من التغيرات المناخية والتأقلم مع تداعياتها. إنها مسؤولية تشترك فيها كل الدول شمالا وجنوبا، لكنها تتفاوت حسب مسؤولية كل طرف في مدى التسبب في هذه التغيرات المناخية. وفي هذا المجال، نتطلع إلى أن تؤكد كل الدول المعنية مصداقية التزامها تجاه بقية الشعوب وتجاه كوكبنا خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستنعقد في غلاسكو من ٣١ أكتوبر إلى ١٢ نوفمبر ٢٠٢١. وستواصل تونس من ناحيتها بذل كل الجهد من أجل المساهمة في تحركات المجتمع الدولي للحد من المخاطر الوجودية التي تمثلها التغيرات المناخية على الحياة بكوكبنا من خلال مواصلة تعزيز تعهداتها في مجال مواجهة هذه التغيرات، وهو ما سيتم الإعلان عنه خلال مؤتمر التغير المناخي بغلاسكو في نوفمبر القادم.

وفي الختام أود أن أجدد التزام بلادي بالعمل الجماعي ضمن هياكل الأمم المتحدة ومختلف الأطر المتعددة الأطراف وكذلك الثنائية من أجل معالجة هذه التهديدات المستجدة للأمن والسلم الدوليين وعزمنا على مواصلة الجهود من أجل الدفع باتجاه تطوير عمل مجلس الأمن في هذا المجال. وتدعم تونس في هذا السياق مجددا تعيين مبعوث خاص للأمين العام لمتابعة هذه المسألة، ونتطلع إلى تقرير للأمين العام حول تداعيات التغيرات المناخية على السلم والأمن الدوليين، وكذلك الشروع في إعداد قرار لمجلس الأمن في هذا الخصوص، وهو توجه تدعمه تونس وسننخرط في مساره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للكومنولث والتنمية، والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أتوجه بالشكر للأمين العام والسيدة إلواد إلمان على إسهاماتهما القوية والمتبصرة للغاية، التي حددت حقا مسار المناقشة الهامة التي تجري اليوم. ونظرا لأن أزمة المناخ تشكل تهديدا وجوديا، ليس فقط لبيئتنا المشتركة ولكن لأمننا المشترك أيضا، فإن هذه المناقشة تكتسي أهمية بالغة. ولذلك أشكركم، تاوسيتش، وأشكر أيرلندا على عقد هذه المناقشة الهامة جدا في وقت مناسب جدا.

بينما ننظر حولنا في العالم، نجد أن الدول الأكثر معاناة من هذه الأزمة تعتبر بالفعل من بين أكثر الدول هشاشة في العالم. فال العشرات من أشد الفئات ضعفا يعانون بالفعل من عبء النزاع المسلح. وتغير المناخ عامل مضاعف قاس في هذه الحالات، مما يزيد من سوء الحالات السيئة بالفعل. ومع فشل المؤسسات، وتشريد المجتمعات المحلية، والمجتمعات غير الآمنة، فإن الدول التي مزقتها النزاعات غير مجهزة لمواجهة آثار تغير المناخ.

إنها قد تدفع المناطق الهشة إلى حافة الهاوية. وتهدد بتشريد الملايين من الناس. ويمكن محو مدن وبلدات وقرى من الخارطة. وكما سمعنا بالفعل، فإن عواقب تغير المناخ تصيب أشد الفئات السكانية ضعفا. فهي تصيب على نحو شديد النساء والفتيات تحديدا، بداية من خطر العنف في مخيمات المشردين إلى خطر زواج الأطفال عندما يغرق الآباء في براثن الفقر. وكما سمعنا بقوة من إلواد إلمان وكممثل خاص لرئيس الوزراء المعني بمنع العنف الجنسي في النزاعات، كان من المؤثر بشكل خاص أن نسمع منها كيف أننا لا نزال نشهد استمرار

استخدام العنف الجنسي بشكل مأساوي كسلاح حرب، وكسلاح في النزاعات.

ولذلك يتطلع العالم إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراء - وأن يفعل ذلك بسرعة. ونرحب بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجالات عديدة، تحت قيادة الأمين العام، لمعالجة هذه المسألة. ولكن، كما دعا الأمين العام مرة أخرى، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفي هذا الصدد، يجب أن يقوم مجلس الأمن بدوره الهام. إننا بحاجة إلى أن تقدم منظومة الأمم المتحدة تقارير شاملة عن الصلات بين المناخ والأمن حتى نحصل على أفضل المعلومات التي تسترشد بها قراراتنا.

كما نحتاج إلى وجود أشخاص مناسبين يتمتعون بالتدريب والخبرة المناسبين داخل بعثات الأمم المتحدة لتوقع أزمة المناخ القائمة والاستجابة لها. بالطبع، يجب أن تكون تلك البعثات نظيفة وخضراء قدر الإمكان، من خلال الإشراف المسؤول.

وخدمة لمصلحتنا المشتركة في السلام الدولي، ينبغي لمجلس الأمن أن يصغي إلى البلدان التي تعاني بشكل مباشر من أثر انعدام الأمن الذي يفاقمه تغير المناخ. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تؤدي النساء والفتيات دورا كاملا ومفيدا في العمل على التصدي لتغير المناخ وتسوية النزاعات، إذا أردنا التصدي لعدم المساواة بين الجنسين وتحقيق أهدافنا المحددة حقا.

ويمكننا إظهار القيادة العالمية الشمولية والموحدة في مواجهة التهديدات العالمية. وكما يعلم جميع الأعضاء، يشرف المملكة المتحدة حقا أن تستضيف المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولكن بعد أسابيع قليلة من الآن في غلاسكو. في ذلك المؤتمر، كما أوضح رئيس وزرائنا بالأمس فقط في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/76/PV.9)، نقترب من نقطة حرجة، حيث يجب أن تتحول تلك الجهود إلى إجراءات عاجلة من جانبنا جميعًا، بغض النظر من نحن أو أين تقع دولنا.

يجب علينا أن نتحرك الآن إذا أردنا إيقاف ارتفاع درجات الحرارة بما يتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. يجب أن نفعل ذلك من خلال النهوض بالالتزامات بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، والمساهمات الطموحة المحددة وطنيا، والأهم من ذلك، السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيقها. يجب أن نعمل. علينا أن نعمل الآن لتأمين التمويل لمساعدة الدول الضعيفة على التكيف مع مناخنا المتغير. والمملكة المتحدة تثبت بالفعل كيف يمكن تحقيق ذلك. ونرحب بالإعلانات الأخيرة الأخرى، بما في ذلك الإعلانات الصادرة عن الولايات المتحدة هذا الأسبوع.

في العام الماضي، التزمنا بخفض الانبعاثات بنسبة ٦٨ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، وهو أسرع معدل خفض في أي اقتصاد رئيسي. إن التزاماتنا المتعلقة بتمويل المناخ للسنوات الخمس المقبلة تبلغ أكثر من ١٦ بليون دولار. وسيستهدف الائتلاف الجديد للعمل على التكيف، الذي أطلقناه في كانون الثاني/يناير، العمل على القطاعات ذات الأولوية.

ولكن، كما سمعنا اليوم، وكما أظهر المجلس مرارا وتكرارا منذ إنشائه، لا يمكن التصدي للتهديدات العالمية إلا باتخاذ إجراءات عالمية موحدة. إن جميع أذرع هذه المؤسسة العظيمة، وهي الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، لها دور حاسم في مواجهة هذا الخطر الذي يهدد وجودنا. ويجب أن نعمل بفعالية. ويجب أن نعمل على وجه السرعة. ويجب أن نتكاتف. إن المطلوب هو هذا الإجراء الحاسم. في الواقع، إنه واجبنا الأخلاقي الجماعي، لأنه يقع على عاتقنا جميعًا - كلنا هنا اليوم - كأوصياء على المستقبل الذي نختاره ونبنيه لأطفالنا والأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائبة الوزير، سكرتيرة (الغرب)، في وزارة الشؤون الخارجية في الهند.

السيدة ساندو (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن المناخ والأمن. ونقدر أيضا الإحاطتين اللتين قدمهما الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة إلواد إلمان، وأكدتا على مختلف مخاطر تغير المناخ.

لا شك في أن تغير المناخ هو أحد التحديات الحاسمة في عصرنا. وعلى مدى العقود العديدة الماضية، انخرطت الدول الأعضاء عن قصد وبطريقة مركزة في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وما إلى ذلك، حتى يتسنى التصدي لتغير المناخ على نحو كلي. والواقع أن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يبرز بوضوح الترابط بين تلك المسائل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد بنيت التدابير الرامية للتصدي لتغير المناخ على هيكل متكامل بحيث يكون منصفاً لجميع الأطراف، وخاصة الدول النامية. لذلك، فإن التصدي لجانب واحد من تغير المناخ مع تجاهل الجوانب الأخرى سيكون له نتائج عكسية. وينبغي أن يستند العمل المناخي إلى مبادئ أساسية ومتفق عليها، أهمها مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف.

وعلاوة على ذلك، تناقش الأمم المتحدة مسألة تغير المناخ بطريقة مركزة في الآليات ذات الصلة. وسواء كان الأمر يتعلق بتغير المناخ أو التنوع البيولوجي أو التصحر أو غيرها من القضايا، فقد وضعت آليات لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وقد تعهدت البلدان في جميع أنحاء العالم بعدة التزامات في إطار تلك الآليات، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيا.

في هذا الصدد، فإن اختيار جانب واحد من جوانب تغير المناخ – ألا وهو الأمن المناخي – وتناوله في هذا المحفل، الذي لم يقصد به معالجة مشكلة متعددة الأوجه من هذا النوع، ليس أمرا مستصوبا. إن إدخال الأمن المناخي في مناقشات مجلس الأمن مع تجاهل المبادئ والممارسات الأساسية المتعلقة بتغير المناخ يمكن أن يعطل مناقشتنا الشاملة حول هذا الموضوع البالغ الأهمية. عندما نتداول في إضفاء الطابع الأمني على المناخ، يجب أن نكون حريصين على عدم بناء مسار مناخي موازٍ. علينا أن نواصل السير على طريق اتخاذ القرارات الشمولية، التي وافقت عليها الدول الأعضاء بالفعل.

وبينما ندرك تأثير تغير المناخ على حياة الناس وتفاقم النزاع، فإن النظر إلى النزاعات في الأجزاء الأفقر من العالم من خلال منظور تغير المناخ لن يؤدي إلا إلى تقديم نظرة غير متوازنة، بينما سيتم العثور على أسباب النزاع من خلال منظور آخر. ويشير تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بوضوح إلى أن تأثير تقلب المناخ على العنف موضع خلاف. فقد يفاقم تغير المناخ النزاع، ولكن لا يمكن تحديده كسبب لذلك. وتشير دراسة للمساهمات المحددة وطنيا أيضا إلى أنه في حين تعترف الأطراف بالآثار السلبية لتغير المناخ على اقتصاداتها، فإننا بحاجة إلى أن نكون واعين بشأن النظر إليها باعتبارها خطرا على استقرارها الاجتماعي أو كمسألة سلام وأمن. إن الإفراط في تبسيط أسباب النزاع لن يساعد على حلها، أو يبرر اتخاذ تدابير سياسية قصوى.

علينا أن نعيد تركيزنا إلى ما ينبغي أن نركز عليه – مكافحة تغير المناخ. والهند رائدة في مجال العمل المناخي وهي على الطريق الصحيح للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس. ولدينا حاليا برنامج للطاقة الشمسية هو الأسرع نموا في العالم، وقد وسعنا نطاق الحصول على وقود الطهي النظيف ليشمل أكثر من ٨٠ مليون أسرة، مما يجعله واحدا من أكبر محركات الطاقة النظيفة على مستوى العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تم توزيع ٣٧٠ مليون مصباح ذات الصمام الثنائي الباعث للضوء، مما أدى إلى خفض بأكثر من ٣٨ مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا. ونحن ملتزمون بتركيب محطات للطاقة الجديدة والمتجددة بقدرة ٤٥٠ جيجا واط بحلول عام ٢٠٣٠.

وإلى جانب الإجراءات المحلية، أخذت الهند أيضا زمام المبادرة في الجمع بين التحالفات الدولية لتوليد أثر طويل الأجل من خلال الشراكات. والتحالف الدولي للطاقة الشمسية هو مثال رائد على كيفية ترجمة العمل الجماعي إلى تأثير إيجابي على المناخ العالمي. وهو من بين المنظمات الدولية الأسرع نموًا اليوم، حيث يضم ٨٠ عضواً وسينضم ٢٤ آخرين. وخصصت الهند ١,٦ مليار دولار في شكل قروض ميسرة لتكملة تلك الجهود. والائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث مبادرة ناجحة أخرى لتعزيز التعاون وبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية. وخصصت

الهند ٧٠ مليون دولار لدعم عمل الائتلاف. وأطلقت الهند والسويد المجموعة القيادية للتحول في مجال الصناعة، بدعم من المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٩، مما يوفر منصة للصناعة كثيفة الاستخدام للطاقة للتقدم على المسارات منخفضة الكربون. والهند هي أيضًا واحدة من عشرة رواد على الصعيد العالمي في مجال التحول في مجال الطاقة.

وما نحتاج إليه الآن هو تعزيز العمل بشأن جميع السياسات الهامة التي تتصدى لتغير المناخ، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل المناخ ونقل التكنولوجيا. وبالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية – وخاصة أثناء الجائحة، حين ينضب التمويل – لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية التمويل الكبير للعمل المناخي. وفي حين أننا قد ندعو إلى تمويل مبتكر، يجب أن نتوخى الحذر حتى لا نطلق العنان للمحاسبة المبتكرة. إن الطريق إلى تمويل المناخ بقيمة ١٠٠ بليون دولار أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وختاما، ندعو إلى نهج أكثر شمولا وجماعية، من خلال شراكات أقوى وجهود عالمية معززة، حتى نتمكن من التصدي معا لتحدي تغير المناخ.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نواجه تفاقما متواصلا لأزمة الكوكب التي هي تغير المناخ. ونحن، كدولة جزرية نامية صغيرة متأثرة بشدة بذلك الخطر الوجودي وتواجه خسائر وأضرارا متزايدة باستمرار من جراء الآثار الضارة لتغير المناخ، فإننا نقدر هذه الجلسة التي تُعقد في الوقت المناسب. أشكر الأمين العام والسيدة إلمان على إسهاماتهما الممتازة في تعزيز التفاهم في ذلك السياق. ونأمل أن تسهم جلسة اليوم في اتباع نُهُج شاملة متعددة الأطراف تعالج بشكل منهجي عواقب تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. اسمحوا لي أن أشاطركم آراءنا بشأن النهج الذي ينبغي أن نتعامل به مع هذا العامل المضاعف للخطر.

أولا، من أجل التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في الحالات ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، يجب علينا أن نبني القدرات وأن نعزز الخبرة في جميع مكونات الأمم المتحدة. ويشمل ذلك إدماج مستشاري الأمن المناخي في العمليات ذات الصلة والنظر في تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ لتعزيز التنسيق بشأن هذه المسألة داخل المنظومة. ونشيد بعمل آلية الأمن المناخي، التي عززت قدرة منظومة الأمم المتحدة على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بطريقة فعالة ومنطقية.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن ألا يتنصل من مسؤوليته عن معالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ. ولا تزال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الرئيسي لمعالجة تغير المناخ. في الوقت نفسه، يمكن للمجلس، باستخدام الأدوات المتاحة له، أن يتخذ إجراءات ملموسة. وتشمل هذه الإجراءات طلب زيادة التدريب وتعزيز الإبلاغ عن المناخ والأمن؛ وتعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛ واعتماد مشروع قرار مركز لتمكين المجلس من التصدي للمخاطر المتعلقة بالمناخ والأمن بشكل أفضل. علاوة على ذلك، فإن فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع للمجلس هو منتدى مفيد لمساعدة المجلس على تحسين وعيه وفهمه للقضايا، وينبغي دعمه.

ثالثا، بما أن أهم طريقة لتجنب المخاطر الأمنية الناجمة عن المناخ لا تزال إجراءات التخفيف ذات الثقل فيجب على الجهات الرئيسية والتاريخية المسببة للانبعاثات أن تفي بالتزاماتها التي قطعتها بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأن تعمل على إبقاء ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

رابعا، من الأهمية بمكان أيضا أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الخارجية وأن تقدم دعما أكبر للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره كجزء من استراتيجية لتفادي المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. وينبغي تقديم دعم أكبر للبلدان المتضررة من الصراعات من خلال القروض الميسرة وتخفيف

عبء الديون والمشاريع السريعة الأثر للتخفيف من بعض التحديات التي تواجهها.

خامسا، بما أن حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام هي جزء لا يتجزأ من نهج المنظومة بأسرها، ينبغي تنفيذها في آن واحد كجزء من متوالية لأنشطة السلم والأمن والتنمية والأنشطة الإنسانية. ولكي تكون الخطط والاستراتيجيات مستدامة يجب أن تشمل اعتبارات تغير المناخ في جميع مراحل صنع السياسات، أي الإنذار المبكر والتقييم والتخطيط والتمويل والتنفيذ والرصد. إن عدم مراعاة حقيقة الآثار الضارة لتغير المناخ في تلك السياقات يمكن أن يفرز آثارا طويلة الأجل، مما يقوض الاتفاقات وترتيبات التسوية في مفاوضات السلام بسبب تغير الأحوال البيئية.

سادسا، تضطلع لجنة بناء السلام بدور قيم، إلى جانب المؤسسات الشريكة، في مساعدة الدول الأعضاء على النهوض ببناء السلام بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. ونشجع على توثيق التنسيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، بما في ذلك التنسيق بشأن المسائل المتصلة بالمناخ والأمن وبناء السلام.

وأخيرا، لن نعالج هذه المسألة بفعالية دون إشراك جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما أولئك الذين ظلوا باستمرار ممثلين تمثيلا ناقصا، مع أنهم الأكثر تأثرا بالعواقب الأمنية لتغير المناخ. إن مشاركة المرأة وقيادتها الكاملتين والمتساويتين والهادفتين أمر بالغ الأهمية في سعينا إلى إيجاد الحلول. وبالمثل، يجب إدراج الشباب وإشراكهم في هذه المناقشات وفي عمليات صنع القرار. إن لتغير المناخ آثارا متعددة الجوانب ومركبة في السياقات الهشة والصراعات. ولقد أقر مجلس الأمن بذلك في عدد من القرارات، حتى وإن كان قد صيغ ذلك على أنه احتمال وارد، ولكن يجب علينا التحرك في هذا الشأن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يتشاطر الاتحاد الروسي تماما القلق الدولي بشأن مسألة تغير المناخ. وفقا لحساباتنا، يزداد المناخ في روسيا دفئا أسرع من المتوسط العالمي بمرتين ونصف. وفي الوقت نفسه، نشهد ظواهر طبيعية مدمرة بوتيرة متزايدة. ولذلك فإن الحاجة إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع العواقب السلبية لتغير المناخ واضحة لنا.

إننا نرحب بدعوات الأمين العام المستمرة إلى حشد الإرادة السياسية والموارد للتوصل إلى اتفاقات فعالة بشأن مسار المناخ. إن الاجتماع الأخير الذي نظمه الأمين العام مع رئيس وزراء المملكة المتحدة لأعضاء مجموعة العشرين والبلدان الأكثر ضعفا كان مرة أخرى فرصة للتأكد من أننا متفقون في الرأي وللانخراط في تبادل بناء للآراء. وسيكون لذلك بلا شك أثر إيجابي على الأعمال التحضيرية للمؤتمر السادس والعشرين المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو. ونشيد أيضا بالعمل المحدد الأهداف الذي يقوم به السيد غوتيريش بالتعاون مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة ، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية.

ونحن من جانبنا ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا الدولية في مجال المناخ. إذ تتخذ حكومة الاتحاد الروسي خطوات متسقة للحد من البصمة الكربونية للاقتصاد الوطني. ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيتنا منخفضة الانبعاثات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٥٠. كما أننا نولي اهتماما خاصا لخفض انبعاثات غاز الميثان. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف المهتمة.

وبما أن تغير المناخ يهمنا جميعا، نعتقد أنه يجب أن يصبح بمثابة جدول أعمال توحيدي للمجتمع الدولي. فهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان معالجة هذه المسألة بفعالية لصالح أجيال البشرية الحالية والمقبلة. والواقع أن تطوير هذا التعاون هو محور تركيز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. كما أنه تُبذل جهود ذات صلة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ولجنة بناء السلام وفي هيئات متخصصة أخرى. وتمشيا مع مبدأ تقسيم العمل في الأمم المتحدة، تم تكليف هذه الهيئات بالتعامل مع مسألة مكافحة تغير المناخ.

إننا نشهد بوتيرة متزايدة محاولات من جانب زملائنا لإضافة تغير المناخ إلى جدول أعمال مجلس الأمن، كما ذُكر في العديد من البيانات التي استمعنا إليها اليوم. غير أننا نود أن نطرح عدة أسئلة: ما مدى فعالية إدراج تغير المناخ في جدول أعمال المجلس، من حيث إنجاز المهام التي أمامنا؟ وإلى أي مدى يملك المجلس الآليات اللازمة لهذا الغرض من دون تكرار عمل الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، والأهم من ذلك، من دون إعاقة جهودها؟ وهناك مثل روسي يوضح هذه النقطة: كثرة الطهاة تفسد المرق.

سأكون صريحا. إننا نعتقد أن المحاولات المستمرة والملحة لدفع فرضية تغير المناخ كتهديد للسلم والأمن الدوليين في جدول أعمال مجلس الأمن بأي ثمن، تدخل عنصرا سياسيا غير ضروري على الإطلاق في مناقشة معقدة وحساسة أصلا. وهذا النهج قابل لأن يبسط بشكل مصطنع الطريقة التي نتعامل بها مع الحالة، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى حلول أحادية الجانب أو غير مجدية لا تُسهم إطلاقا في تعزيز الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وربما يرغب زملاؤنا ببساطة، بإقحامهم مجلس الأمن، في إظهار أهمية المناقشة المتعلقة بالمناخ. غير أنني أعتقد أنهم سيوافقون على أن إدراج أو عدم إدراج أي موضوع أو مسألة في جدول أعمال مجلس الأمن ينبغي ألا يكون مقياسا لأهميته أو ملاءمته لمقتضيات الأحوال. وينطبق ذلك تماما على مسألة تغير المناخ في هذا الصدد، نظرا لخصوصياتها. وهي لن تستفيد بأي شكل من الأشكال من إدراجها في جدول أعمال المجلس، ومع ذلك ستكون حالات سوء الفهم والازدواجية وفيرة في هذا السيناريو.

وإذ أنتقل إلى عواقب تغير المناخ، فإن روسيا على استعداد لمناقشة هذا الموضوع فقط فيما يتعلق بمسائل قطرية وإقليمية محددة، بالاعتماد على بيانات علمية متحقق منها، مع الأخذ في الاعتبار الصورة الكاملة لكل حادثة محددة. وأقول بصراحة، هناك حالات من هذا القبيل أكثر بكثير من عدد البنود في جدول أعمال في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، يجب ألا ننسى أن المناخ ليس سوى واحد من مجموعة من العوامل التي تجعل الحالة الاقتصادية والاجتماعية للناس أصعب في بلدان محددة.

وأود أن أشدد على ما يلي. إننا نعتقد أن إدراج عنصر المناخ في ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أمر يأتي بنتائج عكسية. فينبغي إجراء تقييم للمخاطر المتصلة بالمناخ وإجراء التحليلات ذات الصلة ووضع تدابير للاستجابة في منابر متخصصة. إن حفظة السلام لا يملكون الخبرة ذات الصلة ولا الأدوات الضرورية لاقتراح حلول مجدية لتغير المناخ، مع الوضع في الاعتبار أن الخبراء قد أكملوا الدراسات المطلوبة في هذا المجال وحصلوا على التدريب اللازم، ولكن المتخصصين في السلام والأمن لم يفعلوا ذلك. ولن تكون دورات بناء المهارات للمتخصصين في السلام والأمن كافية. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع ولاية حفظة السلام عرضة لأن يؤدي إلى تكاليف إدارية ومالية إضافية ويمكن أن يقوض فعالية تنفيذ ذوي الخوذ الزرق للولايات.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن مجلس الأمن أداة ذات أهمية كبيرة ولكنها ليست أداة عالمية تحت تصرف الأمم المتحدة، وأن استخدامها قد يؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بنضالنا من أجل التصدي لتغير المناخ. فيجب ألا ننسى هذا. ويجب علينا ألا نشتت جهودنا على هذا المسار المهم لصالح النهوض بجداول الأعمال السياسية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين برئيس وزراء أيرلندا في القاعة وهو يترأس جلسة اليوم. ونشكر الأمين العام غوتيريش والسيدة إلمان على إحاطتيهما.

تشيد الصين إشادة كبيرة بالأمم المتحدة وأمينها العام لدورهما في قيادة وتنسيق العملية المتعددة الأطراف بشأن المناخ.

ويحذرنا التقرير الأخير الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ المعنون، ”تغير المناخ لعام ٢٠٢١: الأساس العلمي الفيزيائي“، من أن تغير المناخ أصبح خطرا حقيقيا على بقاء البشرية ونمائها. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته وأن يتخذ الإجراءات اللازمة وأن يعمل معا للتصدي لهذا التحدي.

وتدعم الصين الدورة السادسة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حتى تتمكن من تحقيق نتائج مثمرة وتعزيز التنفيذ الشامل والفعال والمستدام لاتفاق باريس.

إن العلاقة بين المناخ والأمن معقدة جدا. ويحتاج مجلس الأمن، استنادا إلى ولايته المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة وجدول أعماله الحالي، إلى أن يتصرف على النحو الصحيح من حيث طريقة ومدى انخراطه في مناقشة ومعالجة المسائل المتصلة بالمناخ والأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالتعليقات التالية.

أولا، من الضروري أن نحافظ على القناة الرئيسية للتعاون الدولي بشأن تغير المناخ. فتغير المناخ تحد مشترك يواجه البشرية ويتطلب استجابة عالمية. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس أكثر المنابر حجية. إن مبادئ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة واختلاف القدرات والتكافؤ هي حجر الزاوية في الإدارة المناخية العالمية. فيجب علينا أن نتمسك بالاتفاقية الإطارية واتفاق باريس باعتبارهما القناتين الرئيسيتين للعمل في هذا المجال، ويجب علينا أن نحترم حق جميع البلدان في التكلم على قدم المساواة بشأن قضايا تغير المناخ. وسيكون من غير المناسب لمجلس الأمن، كمنبر، أن يحل محل النهج الجماعي لاتخاذ القرارات في المجتمع الدولي.

ثانيا، من الضروري أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها وتعهداتها الدولية بجدية. إن البلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية تاريخية عن تغير المناخ. فينبغي ألا تغيب عن بالنا هذه الحقيقة الأساسية جدا عند مناقشة تغير المناخ والأمن، بغض النظر عن المنبر أو المنظور. ولا يمكن للبلدان المتقدمة أن تتطلع دائما إلى الآخرين ليتحملوا مسؤولياتها. ويجب عليها أن تتخذ إجراءات ملموسة تؤدي إلى خفض كبير في الانبعاثات، وأن تحقق انبعاثات كربونية صفرية أو حتى سلبية في وقت مبكر، مع الوفاء بالتزاماتها بشأن التمويل في مجال تغير المناخ، وسد فجوة التمويل السنوية لما قبل عام ٢٠٢٠ البالغة ١٠٠ بليون دولار إلى أقصى حد ممكن، وتقديم جدول زمني وخريطة طريق واضحين من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥، وصياغة هدف تمويل كمي جماعي جديد لما بعد عام ٢٠٢٥.

وقد سمعنا النداءات الصادرة عن بلدان عديدة في هذا الصدد. وكذلك سمعنا الأمين العام نفسه. ونأمل أن تستجيب البلدان المتقدمة النمو لجميع تلك النداءات بإيجابية، وهو أمر أساسي لتحقيق هدف الانبعاث الصفري الصافي في وقت مبكر. ولا تدعو الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتوجيه هذا النداء فحسب، بل كذلك تدعو الحاجة إلى إنشاء آلية للرقابة تكفل على وجه اليقين أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها.

ثالثا، من الضروري التصدي لتحدي تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة. فتغير المناخ هو نتيجة ثانوية لنماذج التنمية غير المستدامة للبشرية. والسبيل الوحيد للتوصل إلى حل، بشكل حاسم، هو اتباع نهج كلي في إطار التنمية المستدامة. ولتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ينبغي للبلدان أن تدمج الاستجابة لتغير المناخ في برامجها الإنمائية الوطنية، لتتماشى مع القضاء على الفقر وتعزيز العمالة والأمن وبدء التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة.

ونظرا لعدم كفاية القدرة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في البلدان التي تمر بحالات نزاع، يجوز لمجلس الأمن أن يركز على الحد من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ في إطار بنود جداول أعمال قطرية محددة ويحشد، في ضوء الحالة الميدانية، إسهامات أكبر في الموارد من المجتمع الدولي ويدعم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لمساعدة البلدان التي تمر بحالات نزاع على مواجهة التحدي على نحو أفضل.

وما يجدر ذكره أن البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس لم تغرق جميعها في الحرب والفوضى بسبب تغير المناخ. كما أن المجلس لا يمتلك المعرفة المتخصصة اللازمة أو الآليات أو الأدوات للتصدي لتغير المناخ. ولذلك، يجب علينا الامتناع عن استخدام نهج واسع إزاء مسألة المناخ كأنها مفتاح معالجة جميع المشاكل. ويجب أن نمتنع عن إدراجها في ولايات عمليات حفظ السلام حتى لا تؤثر

على قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بولايته بفعالية وأن نمتنع عن ازدواجية الجهود.

إن الصين، بوصفها أكبر بلد نام في العالم، كانت دائمًا من المساهمين في إدارة المناخ العالمي ومن رواد بناء حضارة إيكولوجية عالمية ومن المنفذين لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وقد أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ، في خطابه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين في ٢١ أيلول/سبتمبر (انظر A/76/PV.3)، أن الصين ستكثف دعمها للبلدان النامية الأخرى في تطوير طاقة خضراء منخفضة الكربون ولن تبني أي مشاريع طاقة جديدة تعمل بالفحم في الخارج. وهذا تدبير هام آخر من التدابير المتضمنة في المبادرة التي أعلنها الرئيس شي لمعالجة تغير المناخ العالمي. كما أعلن في العام الماضي أن الصين ستسعى جاهدة لبلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠ وتحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٦٠. ويمثل ذلك إسهاما آخر من إسهاماتنا النشطة في تعزيز الانتعاش العالمي الأخضر وتحقيق الأهداف العالمية بشأن تغير المناخ. وهو يدل على تصميم الصين الثابت وما تتخذه من إجراءات عملية لبناء مجتمع حياة من أجل البشر والطبيعة.

وأعربت الصين عن تأييدها للجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وتواصل دعمها لها. والصين شريك موثوق به وهي تتخذ إجراءات ملموسة في ذلك الصدد.

وستنعقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في الشهر المقبل في كونمينغ بمقاطعة يونان في الصين. والصين، إذ تغتنم فرصة الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم لتقديم إسهامات جديدة في الإدارة البيئية العالمية وللمشاركة في بناء كوكب نظيف وجميل نسميه وطننا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل أن أختتم، أود أن أشكر مرة أخرى جميع المشاركين الذين انضموا إلينا اليوم. وأتوجه بالشكر بشكل خاص إلى الأمين العام غوتيريش على حضوره معنا طوال الجلسة. ونحن نقدر التزامه واهتمامه.

وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية التي قدمت حتى الآن بيانات مكتوبة بشأن موضوع مناقشة اليوم. وستشكل البيانات التي يتم تلقيها حتى نهاية اليوم جزءًا من تجميع البيانات التي أُدلي بها خلال هذه الجلسة. ونتطلع إلى تلقي المزيد من البيانات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.